Dirassat & Abhath
The Arabic Journal of Human and Social Sciences

مجلة دراسات وأبحاث
المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية

EISSN: 2253-0363
ISSN : 1112-9751

دراسة تحليلية لواقع التنمية المستدامة في الجزائر من منظور اقتصادي خلال الفترة 2005-2016

An analytical study of the reality of sustainable development in Algeria from an economic perspective During the period 2005-2016

رحايلية سيف الدين Rehailia Seif eddine، مشري محمد الناصر Mecheri Mohemed Nacer
جامعة محمد الشريف مساعدية-سوق أهراس- مخبر البحوث و الدراسات الاقتصادية.
Souk Ahras University, Laboratory of Economic Research and Studies and Studies
s.rehailia@univ-soukahras.dz nacer_mecheri@yahoo.fr
المؤلف المرسل: رحايلية سيف الدين Rehailia Seif eddine الإيميل: s.rehailia@univ-soukahras.dz ،

تاريخ الاستلام : 2019-09-22 تاريخ القبول : 2019-09-23

ملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تبيان واقع برامج و سياسات تحقيق التنمية المستدامة من منظور اقتصادي، و تحليل الحصيلة التنموية في الجزائر من خلال المؤشرات الاقتصادية التي غطت الفترة 2005-2016، و التي ساهمت في تحديد نقاط القوة، الضعف و الفرص و التهديدات التي تواجه السياسة الاقتصادية الكلية في ظل متطلبات التنمية المستدامة.

و قد خلصت الدراسة إلى أنه و رغم الجهود المبذولة و رغم المخططات التنموية إلا أن الجزائر تبقى بعيدة عن تحقيق التنمية المستدامة من خلال المؤشرات الاقتصادية.

كلمات مفتاحية: التنمية المستدامة، مؤشرات قياس التنمية الاقتصادية، حالة الجزائر

Abstract :

This study aims to identify the reality of programs to achieve sustainable development in Algeria through economic indicators covering the period 2005-2016, which contributed to identify the strengths, weaknesses, opportunities and threats facing economic policy college under the requirement of sustainable development.

The study concluded that despite efforts and development plans, Algeria remains far from achieving sustainable development through economic indicators

Keywords: sustainable development, indicators for measuring economic development, case of Algeria.

1. مقدمة:

تعتبر التنمية المستدامة هدف استراتيجي تسعى الجزائر إلى تحقيقه، ولقد اعتمدت الجزائر لتحقيق هذا الهدف مجموعة من المخططات والبرامج الفرعية، وكذا الأطر القانونية والمؤسسية التي مست مختلف القطاعات والمجالات الحساسة التي ترتكز عليها البنية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتي تنبع من الخصوصية الجزائرية، وخاصة بعد سنة 2000 التي اعتبرت نقطة تحول في المسار التنموي الوطني بسبب توافق الظروف الداخلية والخارجية، فبعد استعادت الجزائر لعافيتها من مأساة العشرية السوداء واستعادة الأمن الداخلي وفي ظل الوفرة المالية التي أتاحتها عائدات النفط، باشرت الحكومة الجزائرية حركية جديدة تستجيب للتطلعات المشروعة للجزائريين في رفع مستوى المعيشة والتشغيل وتعميم التقدم الاقتصادي.

1.1. إشكالية البحث: يمكن إبراز إشكالية البحث كالتالي: **ما هو واقع التنمية المستدامة في الجزائر من منظور اقتصادي خلال الفترة 2005-2016؟**

2.1. تساؤلات البحث: ومن هذا التساؤل يمكن طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتنمية المستدامة وماهي مؤشرات قياسها من منظور اقتصادي؟
- ماهي أهم البرامج والسياسات التي اعتمدته الجزائر خلال الفترة 2005-2016؟
- ما هو واقع النظرة الاقتصادية للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2005-2016؟

3.1. فرضيات البحث: وكإجابات أولية نقترح الفرضيات التالية:

- تعتمد التنمية المستدامة على مؤشرات التنمية الاقتصادية لقياس بعدها الاقتصادي.
- اعتمدت الجزائر على مجموعة من البرامج كاستراتيجية لترقية الوضعية الاقتصادية للتنمية المستدامة منها برنامج دعم النمو والبرنامج التكميلي.
- لم تحقق الجزائر أي تقدم في الحصيلة الاقتصادية للتنمية المستدامة خلال الفترة 2005-2016.

4.1. أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى:

- نشر مختلف المفاهيم المتعلقة بموضوع التنمية المستدامة؛
- محاولة التعرف على أهم البرامج والسياسات التي اعتمدتها الجزائر في تحقيق التنمية الاقتصادية.
- محاولة دراسة وتقييم انعكاسات هذه البرامج على الوضعية التنموية في الجزائر خلال فترة الدراسة.

5.1. أهمية الدراسة: وتنبع أهمية هذه الدراسة من خلال الأهمية الكبرى التي أولتها الجزائر لموضوع التنمية الاقتصادية والمستدامة منذ دخولها الألفية الجديدة كمدخل لإصلاح الأضرار التي تسببت فيها العشرية السوداء، ومنظور مستقبلي للارتقاء بوضعيتها التنموية، واستغلال فرصة ارتفاع عوائد المحروقات وتحويلها لتمويل برامجها في إطار التحول نحو التنمية المستدامة.

6.1. خطة الدراسة: من أجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيمه إلى العناصر التالية:

- تعريف وأبعاد التنمية المستدامة.
- برامج وسياسات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من منظور اقتصادي.
- دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 2005-2016.

2. تعريف ومؤشرات قياس التنمية المستدامة: حيث سيتم إعطاء مختلف التعاريف و استنتاج أهم خصائص التنمية المستدامة:

1.2. تعريف التنمية المستدامة و خصائصها:

برز مفهوم التنمية المستدامة من خلال مؤتمر الأمم المتحدة ب"استوكلهوم" بالسويد سنة 1972 حيث تم ربط المشاكل البيئية مع الفقر و غياب التنمية في العالم ، و قد عقدت العديد من المؤتمرات التي تناولت مفهوم التنمية المستدامة و سبل تحقيقها و هذا ما ساهم في تطوير مفهومها و يمكن تعريف التنمية المستدامة بأنها" تنمية تضمن تلبية حاجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها"[1]

كما يمكن تعريفها بأنها" ذلك النشاط الذي يؤدي إلى الارتقاء بالرفاهية الاجتماعية أكبر قدر ممكن، مع الحرص والحفاظ على الموارد الطبيعية المتاحة، وبأقل قدر ممكن من الأضرار والإساءة إلى البيئة"[2].

و من خلال التعاريف السابقة نجد أن التنمية المستدامة تتمحور حول الجهود المبذولة من أجل الرقي بحياة الإنسان الحالي و تلبية حاجته و الحفاظ على بيئته من جهة ، ومن جهة أخرى ضمان أن الأجيال القادمة تستطيع أن تلبي احتياجاتها بصورة طبيعية .

من خلال هذه التعاريف نجد أن التنمية المستدامة تتميز بالخصائص التالية:

- ✓ توجه عالمي: التنمية المستدامة لا تخص دولة بحد ذاتها ، فهي مسؤولية جميع شعوب العالم ففي حالة حدوث كارثة بيئية يمكن أن تنتقل من دولة لأخرى و قارة لأخرى ، حيث نجد أن الدول المتقدمة تحقق مستويات عالية من التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و لكن تتميز ببيئة ملوثة ، أما الدول المتخلفة فتتميز ببيئة نظيفة نسبيا لكن مستويات تنمية ضعيفة في الجانب الاقتصادي و الاجتماعي ، لذا يجب على جميع شعوب العالم أن تتحد لتحقيق التوازن في الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية.
- ✓ توجه بيئي : حيث أن التنمية المستدامة تركز على البيئة كعنصر أساسي لتحقيقها ، فمع التطورات التي عرفها الإنسان اهتم بتحسين حياته اليومية و المعيشية لكنه أهمل البيئة فجاءت التنمية المستدامة لتركز على الجانب البيئي و تعتبره كأساس لتطور و رقي الإنسان.

- ✓ توجه عادل: تركز مبادئ التنمية المستدامة على تحقيق العدل بين شعوب العالم في الفرص و الدخل و المستوى المعيشي ، كما ركزت مبادئ التنمية المستدامة على تفعيل دور المرأة في المجتمع ، و لا يكون أي تمييز بين الأشخاص إلا على أساس الكفاءة.[3]
- ✓ تركز مبادئ التنمية المستدامة على تلبية حاجات الطبقات الفقيرة في المجتمع ، أي تركز على محاربة الفقر.
- ✓ التنمية المستدامة عملية واعية و محددة الغايات ذات إستراتجية طويلة المدى و مخططات و برامج.[4]

.2.2.المؤشرات الاقتصادية للتنمية المستدامة: تتمثل مؤشرات قياس التنمية المستدامة في مؤشرات اقتصادية و مؤشرات اجتماعية و مؤشرات بيئية، و سنركز في دراستنا على المؤشرات الاقتصادية، فالبعد الاقتصادي هنا يعمل على تحقيق الكفاءة الاقتصادية بما يخدم الاهتمامات البيئية والاجتماعية ضمن الأسلوب التقليدي لاتخاذ القرارات، وهو ينطوي على خلق جديد من المبادئ الاقتصادية، وتعتمد في قياس ذلك على المؤشرات التالية:[5]

- الأداء الاقتصادي الكلي ؛ الأموال العامة المستدانة ؛ العمالة واحتواء البطالة؛ الميزان التجاري التجارة الخارجية.

3.برامج وسياسات تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر من منظور اقتصادي خلال 2005-2019

في إطار بداية ألفية جديدة استهلت الحكومة الجزائرية هذا القرن ببرنامج اعتبرته الجزائر نقطة تحول في مسيرتها التنموية وخاصة بعد الارتفاع الكبير الذي عرفه سوق النفط العالمي وامتلاء الخزينة بعوائده، هذا البرنامج الذي أطلق عليه البرنامج اسم برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والذي يعبر عن الإنفاق العام ذو الاتجاه الكينزي، ولقد خصصت الحكومة الجزائرية لإنجاز هذا البرنامج مبلغ 525 مليار دينار والتي تهدف من خلاله إلى تعزيز الطلب الكلي، تدعيم النشاطات المنتجة التي تخلق قيمة مضافة وتوفر مناصب العمل وتطوير القطاع الفلاحي وتحفيز المؤسسات الإنتاجية خاصة المحلية، وإعادة بناء المنشآت القاعدية خاصة التي تدعم النشاط الاقتصادي، وتوفير الاحتياجات الضرورية للسكان فيما يخص تطوير الموارد البشرية، وهو الذي اعتمدها الجزائر كبنية تحتية للانطلاق في تطبيق المشاريع ومنذ 2005.

1.3. البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009: دفعت النتائج الايجابية المحققة في البرنامج السابق وزيادة ارتفاع سعر البترول إلى 39 دولار للبرميل السلطات الجزائرية إلى تحفيزها على مواصلة سياسة المشاريع الكبرى التي تصب في باب الإنفاق العمومي حيث دعمت الجزائر استراتيجيتها للإنعاش الاقتصادي ببرنامج خماسي 2005-2009 جديد أطلقت عليه البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث خصصت له الحكومة ما يقارب 4202,7 مليار دينار وهي ميزانية ضخمة مقارنتا بالبرامج السابقة حيث لا يسبق للجزائر أن أقرت قيمة برنامج مثل هذا، والتي وجهته في هذه المرحلة لتحسين مستويات المعيشة بالدرجة الأولى حيث غطت هذا الباب بغلاف مالي 1908,5 مليار دينار، ثم واصلت في دعمها للمنشآت الأساسية بمبلغ 1703,1 مليار دينار، وخصت التنمية الاقتصادية ب337,2مليار دينار، والخدمة العمومية ب203,9مليار، وفي الأخير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي بدأ طفو على الساحة الوطنية بقوة في هذه المرحلة ب50,0مليار دينار، وهذا جدول يوضح توزيع مخصصات هذا البرنامج حسب كل باب:

جدول رقم (01): توزيع الأغلفة المالية لبرنامج دعم النمو حسب كل باب

الباب	الغلاف المالي (مليار دينار)	النسبة (%)
تحسين مستويات المعيشة	1908,5	45,5
تطوير المنشآت الأساسية	1703,1	40,5

دعم التنمية الاقتصادية	337,2	8,0
تحسين الخدمات العمومية	203,9	4,8
تطوير التكنولوجيا الحديثة للاتصال	50,0	1,2
المجموع	4202,7	100

المصدر: مجلس الامة، **البرنامج التكميلي لدعم النمو**، 2005-2009، ص،06.

2.3. برنامج التنمية الخماسي 2010-2014: أطلق على هذا البرنامج اسم برنامج الاستثمارات العمومية، يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001 على قدر الموارد التي كانت متاحة آنذاك، ورصدت له الحكومة غلاف مالي 21.214 مليار دينار[6]، حيث أن الجزائر لم يسبق لها في واقع الأمر أن خصصت مثل هذا الغلاف المالي لبرنامج تنموي، ويشمل هذا البرنامج قسمين أساسيين:[7]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج ما يعادل 130 مليار دولار.
- وإطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دينار أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار.

خصص هذا البرنامج أكثر من 40% من موارده المالية لتحسين التنمية البشرية.

- هذا ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب 40% من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية على الخصوص.[8]

3.2. البرنامج الخماسي 2015-2019

لقد باشرت الحكومة الجزائرية خلال الفترة الأخيرة عددا من الإصلاحات والمبادرات الرامية بشكل خاص إلى تنويع الاقتصاد وتحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأمن الطاقوي وحماية البيئة وتطوير فروع الاقتصاد الأخضر والنهوض بالمجالات الترابية، غير أنه يجب تعزيز هذه المبادرات وربطها في ما بينها بشكل أفضل في إطار إستراتيجية وطنية للنهوض بالاقتصاد الأخضر، تشجع أنماط مستدامة للإنتاج والاستهلاك مع المساهمة في خلق الثروات ومناصب الشغل، ويجب أن ترتكز هذه الإستراتيجية على مقاربة معتمدة على الرهانات المحلية ويكون بمقدورها الاستجابة لتحديات الاستدامة البيئية.

تشجع الخطة الخماسية الجديدة التي أقرتها الحكومة الجزائرية خلال 2015-2019 لزيادة دعم مسيرة النمو والتنمية التي بدأت منذ العشرية التي سبقت على الاستثمار في القطاعات الرئيسة للاقتصاد الأخضر بالأخص الزراعة والمياه، إعادة تدوير واسترجاع النفايات والصناعة والسياحة. وخصص لهذا البرنامج الخماسي ميزانية تقدر بـ 22.100 مليار دينار أي 280 مليار دولار، ويشمل هذا المخطط مجموعة من المجالات.[9]

4. دراسة تحليلية لحالة الجزائر خلال الفترة 2005-2016.

تعتبر التنمية المستدامة التحدي الكبير الذي تواجهه دول العالم، والذي تسعى إلى مواجهته من خلال استراتيجيات ومخططات داعمة للاتجاه الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وتعتبر المؤشرات الاقتصادية إحدى المؤشرات التنموية المهمة التي تغطي البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، وهي تمثل أداة مهمة لوضع الاستراتيجية الاقتصادية الهادفة للوصول إلى اقتصاد متنوع من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المتاحة التي تلبي احتياجات الأفراد من جهة وتحمي البيئة من جهة أخري.

وتسهم المؤشرات الاقتصادية التي تغطي الفترة 2005-2016 في تبيان واقع الوضعية التنموية في الجزائر من منظور اقتصادي.

1.4.نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي: الجدول أدناه يوضح التطور الذي عرفه نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالدولار الأمريكي محسوبا بالأسعار الجارية.

الجدول رقم (02): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال 2005-2015

الحصة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ناتج محلي إ بالأسعار الجارية(مليار $)	103	117	134	170	139	158	168	178	187	196	205
عدد سكان (م/ن	33,9	34,5	35	35,7	36,3	37	37,7	38,4	39,2	39,5	40,4*
نصيب الفرد من الناتج $	3038	3391	3845	4764	3842	4278	4469	4635	4782	4967	5079
نسبة التطور %	-	11,6	13,3	23,9	-19,3	11,3	4,4	3,7	3,1	3,8	2,2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المستخلصة من الديوان الوطني للإحصاءwww.ons.dz، تقرير البنك العالمي 2016 http://data.albankaldawli.org/indicator/NY/GNP.PCAP.PP.CD

*هذا العدد حتى 2016/1/1 حسب الديوان الوطني للإحصائيات بالجزائر

تشير الإحصائيات إلى أن متوسط نصيب الفرد الجزائري من الناتج الإجمالي شهد ارتفاعا مطردا فقد ارتفع من نحو 3038 دولار في سنة 2005 إلى 5079 دولار في 2015 أي بمعدل نمو قدره 67,18% ويمكن ملاحظة هذا التطور المستمر الذي يرجع إلى الارتفاع المستمر لقيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي ارتفع هو أيضا خلال نفس المدة من 103,19 مليار دولار إلى 205,2 مليار دولار، وبالرغم من أن عدد السكان في تزايد مستمر حيث كان في 2005 33,9 مليون نسمة وأصبح في 2015 أكثر من 40 مليون نسمة وهذه الزيادة لم تنعكس سلبا على قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لان معدل الزيادة في الناتج المحلى الإجمالي كان دوما اكبر من معدل الزيادة السكانية، ونجد أيضا بأن الزيادة في الناتج يمكن التعبير عنها بأنها متتالية حيث تزايد من 2005 إلى 2006 ثم 2007 تقريبا بزيادة 14 مليار دولار عن كل سنة، والعجز الوحيد الذي سجلته الجزائر خلال هذه المدة كان سنة 2009 كما هو موضح أعلاه وبلغ هذا العجز أو الانخفاض 19,35% مقارنتا بالسنة التي سبقتها وهذا بسبب انعكاسات أزمة الرهن العقاري التي أثرت على سوق النفط وبالتالي انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي من 170,2 مليار دولار في 2008 إلى 139,8 مليار دولار في 2009 أي بخسارة تقدر بـ 17,86%، كما يمكن القول بأن الناتج الإجمالي لم يشفي من انعكاسات الأزمة إلا في سنة 2012 حيث ارتفع في 2010 ووصل 158,6 مليار وفي 2011 إلى 168,8 مليار وهي منخفضة مقرنتا بسنة 2008، ولكن في 2012 وصل إلى 178,4 مليار وهذا ما يدل على انتهاء تداعيات أزمة الرهن العقاري على الناتج الجزائري وهي عبارة عن زيادة شبه ثابتة تقدر تقريبا بـ 10 مليار دولار عن كل سنة.

كما أن الجزائر احتلت سنة 2013 المرتبة 102 في لائحة عالمية ضمت 184 دولة من مختلف القارات وذلك وفق التصنيف الذي أصدرته مجلة غلوبل فاينانس الاقتصادية وهذا وفق بيانات الصندوق النقد الدولي من 2009-2013[x] وهي مرتبة متأخرة مقارنتا بالإمكانيات الطبيعية والبشرية التي تستحوذ عليها، كما أنها احتلت المرتبة التاسعة عربيا ومن المتوقع أن ينخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال السنوات القادمة وسيكون ذلك نتيجة الانخفاض المستمر الذي عرفه سعر البترول إذا لم تعتمد الجزائر على إستراتيجية التنويع الاقتصادي الذي لا يعتمد إلا على المحروقات كمدخل كمورد رئيسي للميزانية.

2.4. التضخم: يعكس التضخم كما يقيسه مؤشر أسعار المستهلكين التغيّر السنوي للنسبة المئوية في التكلفة على المستهلك المتوسط للحصول على سلة من السلع والخدمات التي يمكن أن تثبت أو تتغير على فترات زمنية محددة، ككل سنة مثلاً وتُستخدم بوجه عام صيغة لاسبيرز*، والجدول أدناه يوضح تطور التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة:

*صيغة لاسبير: $ILP = \left[\sum q_{i1} p_{i0} / \sum q_{i0} p_{i1}\right] \times 100$

حيث:

q_{i0} كمية السلعة في سنة الأساس.

q_{i1} تمثل كمية السلعة في سنة المقارنة.

p_{i0} تمثل سعر السلعة في سنة الأساس.

p_{i1} تمثل سعر السلعة في سنة المقارنة.

الجدول رقم (03): تطور التضخم في الجزائر خلال 2005-2015

السنة / الحصة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
التضخم %	1,4	2,3	3,7	4,9	5,7	3,9	4,5	8,9	3,3	2,9	4,8
نسبة التطور %	-	64,28	60,87	32,43	24,49	31,57-	15,38	97,77	62,92-	12,12-	65,51

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المستخلصة من الديوان الوطني للإحصاء www.ons.dz، تقرير البنك العالمي http://data.albankaldawli.org/indicator/NY/GNP.PCAP.PP.CD2016. و

www.bank-of-algeria.dz

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعاني من التذبذب المستمر في معدل التضخم إذ تزايد بشكل ملحوظ خلال الفترة 2005-2015 من 1,4% إلى 4,8%، ويمكن تقسيم هذا التطور إلى ثلاثة مراحل، فالمرحلة الأولي تجسدت خلال الفترة 2005-2009 أين كان في 2005 يبلغ 1,4% ثم تزايد وبنسبة تطور 64,28% خلال سنة واحدة ليصل إلى 2,3% ثم ارتفع ليصل إلى 5,9% سنة 2009 وأظهر تقرير لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية نشر في 2008، إلى أن معدلات التضخم شهدت ارتفاعا ملحوظا عبر جميع الدول العربية عام 2008 مقارنة بسنة 2007، مشيرا إلى تضاعف معدلاته في عدة دول، كمصر 18,3% مقابل 9,3% في 2007، السودان 14,8% وكانت في 2007 8,0%، ويشير التقرير أن نسبة التضخم في الجزائر بلغت 4,9% خلال سنة 2008، بعدما كانت النسبة سنة 2007 مقدرة ب 3,7% وهذا دليل على التزايد المستمر في أسعار السلع وخاصة السلع الغذائية التي عرفت قفزة نوعية خلال هذه المدة 2,3% مقارنتا بـ 2007،

بلغت وتيرة التضخم في الجزائر نسبة زيادة 65.51 % خلال الفترة الممتدة من نوفمبر 2014 إلى أكتوبر 2015 مقارنة بنفس الفترة من نوفمبر 2013 إلى أكتوبر 2014 التي انخفض فيها بـ 12,12% حسبما أعلن الديوان الوطني للإحصائيات حيث كان التضخم في 2013 3,3% وأصبح في 2015 4,8%، ففيما يتعلق بنمو أسعار الاستهلاك خلال أكتوبر 2015 مقارنة بنفس الشهر للعام الفارط فقد بلغ 3,6% وحسب فئة المنتجات ارتفع متوسط أسعار المواد الغذائية بـ 1,4% في أكتوبر مقارنة بأكتوبر 2014 و5,51% بالنسبة للمواد الغذائية الصناعية وتراجع 2,41% للمنتجات الفلاحية الطازجة[xi]، وشهدت أسعار المواد المصنعة زيادة ب 6,1% والخدمات 4,86% خلال نفس فترتي المقارنة، وعرفت المواد الغذائية تراجعا شهري خلال أكتوبر لاسيما البطاطا 29,3% والبيض 24,37% والفواكه الطازجة 18% مقارنة بأكتوبر 2014، وقد سجلت زيادات "كبيرة" في أسعار المشروبات غير الكحولية 9,26% والخضروات الطازجة 6,26% والخبز والحبوب 6,2% واللحوم و الدجاج 6,1% و الأسماك الطازجة 3,34% وتوقع قانون المالية التكميلي لسنة 2015 معدل تضخم عند 4% مقابل 3% في قانون المالية الأولي للسنة الجارية، في حين يتوقع صندوق النقد الدولي تسجيل وتيرة متباطئة للتضخم خلال العام الجاري والقادم حيث سينتقل من 4,8% المسجل في 2015 إلى 4,3% في 2016 ثم 4% في 2017 وهذا ما يعطي أريحية أكثر للحكومة التي قررت إطلاق قرض سندي بمعدل فائدة يتراوح بين 5% و5,75% لفترات تتراوح بين 3 و5 سنوات.

3.4. الأموال العامة المستدانة: يناقش هذا الموضوع من خلال المؤشر الفرعي نسبة المديونية الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي

وممن الواضح أن الجزائر وكغيرها من الدول النامية عانت ولفترة طويلة من أزمة المديونية التي كانت من أهم المشاكل التي واجهت الجزائر بسبب ضعف قدراتها الإنتاجية والادخارية واضطرارها للتوجه نحو الاستدانة لتمويل مشاريعها وبرامجها التنموية، وخاصة بعد الانخفاض الذي عرفته الصادرات الوطنية في 1986 والتي رافقها الارتفاع المتزايد لقيمة المديونية بسبب ارتفاع تكاليف خدمة الدين السنوي حيث بلغت قيمة الدين في 1996 حوالي 33,23 مليار دولار، وبسبب ارتفاع سعر البترول وتطبيق الجزائر لسياسة الدفع المسبق للدين فلقد وصلت قيمة الدين في 2007 إلى 5,7 مليار دولار، والجدول أدناه يوضح تطور نسبة الدين إلى الناتج خلال الفترة 2005-2015.

4.4. العمالة والبطالة في الجزائر: الجدول أدناه يوضع معدلات التشغيل والبطالة في الجزائر:

الجدول رقم (05): تطور معدل التشغيل والبطالة في الجزائر خلال 2005-2015

السنة / الحصة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
السكان النشيطون بالآلاف	9492	10109	9968	10315	10544	10812	10661	11432	11964	11435	11932
المشتغلون بالآلاف	8044	8868	8594	9146	9462	9736	9599	10170	10788	10239	10595
البطالون بالآلاف	1448	1124	1374	1169	1072	1076	1062	1253	1175	1214	1337
معدل التشغيل %	34,7	37,2	35,5	37,0	37,2	37,6	36,0	37,4	39,0	36,4	37,1
معدل البطالة %	15,3	12,3	13,8	11,3	10,2	10,0	10,0	11,0	9,8	10,6	11,2

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المستخلصة من الديوان الوطني للإحصاءwww.ons.dz، تقرير البنك العالمي 2016 http://data.albankaldawli.org/indicator/NY/GNP.PCAP.PP.CD

يوضح لنا الجدول أعلاه تطور نسبة التشغيل والبطالة في الجزائر خلال الفترة 2005-2015 حيث نلاحظ من الجدول أن نسبة التشغيل قد ارتفعت خلال هذه المدة من 34,7% إلى 37,1% على العموم وأن نسبة البطالة انخفضت من 15,3% في 2005 إلى 11,2% في 2015، حسب الإحصائيات المدرجة في الجدول الموضح أعلاه نلاحظ أن الجزائر عرفت انخفاض في المواطنين الذين لم يتحصل على وظيفة، ففي تقرير صادر عن منظمة العمل الدولية الذي بدأ في رصد معدلات البطالة منذ سنة 1991 الذي كانت فيه البطالة شديدة الارتفاع طيلة فترة التسعينات والتي لم تنخفض فيه عن 25% بل عرفت نمطا متصاعدا ففي 2001 بلغ بها عدد السكان النشيطون 6,3 مليون شخص ومعدل بطالة 27,3% بينما بلغ عدد السكان النشيطون

في 2005 حوالي 9,5 مليون شخص منها 8,1 مليون شخص مشتغلون بالفعل وبلغ معدل البطالة 15,3% وهذا يعنى انخفاض بنسبة 50% خلال هذه الفترة وهذا يدل على نجاعة برنامج الدولة في مجال احتواء البطالة حيث تميزت هذه الفترة بإنشاء الدولة وكالات خاصة بدعم التشغيل، فبالإضافة إلى برنامج الشغل للمأجور بمبادرة محلية*، وعقود ما قبل التشغيل**، فقد وفر برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقرته الجزائر في هذه الفترة حوالي 720 ألف منصب عمل، ومع استمرار هذه الرغبة في احتواء البطالة تمكنت الجزائر خلال برنامج دعم النمو الذي أقرته في 7 أفريل 2005 من تقليل نسبة البطالة لتصبح في سنة 2009 10,2%، 8,6% كنسبة بطالة للرجال و 18,1% للنساء وبمعدل تشغيل 37,2% في الوقت الذي بلغ فيه عدد السكان النشيطون 10544 ألف شخص، وبلغ فيه نسبة النشاط الاقتصادي للفئة الأكثر من 15 سنة 41,4%، 68,7% للذكور و13,9% للإناث، واستمر معدل البطالة بالانخفاض خلال 2010-2011 ليستقر في 10% بالرغم انخفاض معدل التشغيل من 37,6% إلى 36,0% هذا في ضل انخفاض عدد السكان النشيطون من 10812 شخص إلى 10661 شخص.

وفي 2012 سجلت الجزائر ارتفاع في نسبة البطالة 11,0% بعدما كانت 10,0% ولقد ارتفعت نسبة البطالة في وسط الإناث بشكل رهيب حيث سجلت في الفئة العمرية 15-24 39,2% مقابل 24,9% للذكور، وفي 2013 عرف معدل البطالة انخفاض 9,8% بالرغم من ارتفاع عدد السكان النشيطون من 11432 فرد في 2012 إلى 11964 فرد، ووفقا للأحداث العالمية جاء هذا الانخفاض في الوقت الذي عرفت فيه الدول الصناعية الكبرى في العالم خاصة في أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية ارتفاعا كبيرا في نسبة العاطلين عن العمل نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عرفتها هذه الدول.

كما استمر نسبة البطالة في الارتفاع خلال 2014، 2015، فبلغت نسبة البطالة في الجزائر 10,6% أي ما يعادل 1214 مليون عاطل عن العمل مع نسبة تفوق 25% لدى الشباب وأزيد من 16% لدى الجامعيين وعرفت الجزائر ارتفاعا بـ 0,8% مقارنتا ب 2013 بنسبة 9,2% للذكور و17,1% للإناث.

في 2015 ارتفعت نسبة البطالة بشكل طفيف لتبلغ 11,2% مقابل 10,6% في 2014، ويوضح لنا الجدول أعلاه أن عدد السكان المشتغلين بلغ 10595 ليون شخص منهم 8,66 مليون رجل و1934 مليون امرأة من إجمالي اليد العاملة النشيطة 11932 مليون شخص وهو ما يعني أن عدد العاطلين عن العمل 1337 مليون شخص، وارتفعت نسبة البطالة في أواسط الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 15-24 سنة إلى 29,9% مقابل 25,2% في 2014، وأفادت مختلف الدراسات بأن القطاع العام يستقطب اهتمام الجزائريين أكثر من القطاع الخاص إذ قدر متوسط الأهمية النسبية للقطاع العام في الجزائر في الفترة 2000-2015 بـ31%، كما اعتبرت دراسة مستفيضة لصندوق النقد العربي الجزائر من ضمن الدول العربية التي نفذت برامج تصبوا إلى تحقيق أهداف تتعلق بتشجيع التعليم الالكتروني وجمعيات رجال وسيدات الأعمال من الشباب وجمعيات المستثمرين وتأسيس اتحادات للمستثمرين

وتوقع صندوق النقد الدولي في تقريره الأخير حول مؤشرات وتوقعات الاقتصاد العالمي الذي يسبق اجتماعات الربيع لمجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي التي ستعقد في واشنطن في الفترة 15-17 أفريل 2016 أن المؤشر العام للبطالة سيعرف تدهورا حيث سينتقل إلى 11,3% في 2016 وإلى 12,1% في 2017 وهذا راجع إلى الركود الاقتصادي بسبب انخفاض أسعار البترول وأيضا تراجع النمو في الأسواق الصاعدة وكذا عدم الاستقرار والتوتر الجيوسياسي، وهذا ما انعكس سلبا على فرص التوظيف.

*كان هذا البرنامج سنة 1997 وهدف إلى المعالجة الاقتصادية لبطالة الشباب والمساعدة الاجتماعية للفئات المحرومة، كما هدف إلى إنشاء عدد كبير من مناصب الشغل المؤقتة من خلال تنظيم ورشات عمل ، وتتم تطبيق هذا البرنامج على مرحلتين 1997-2001 حيث تم تشغيل 140000 شخص منهم 42000 منصب دائم.

**انطلق البرنامج سنة 1998 وقام الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب بتمويل هذا الجهاز وهدف هذا الجهاز إلى تشجيع وتسهيل إدماج حاملي الشهادات بسوق العمل وسجلت الوكالة حتى 2001 142695 منصب عمل.

5.4. تطور الميزان التجاري والتجارة الخارجية في الجزائر:

إن الخوض في موضوع الميزان التجاري للاقتصاد الجزائري يقودنا إلي حقيقة لا نقاش فيها، إن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي كون عوائد المحروقات تمثل ثلث الناتج الداخلي الخام وتقريبا ثلثي المداخيل الضريبية و97% من إيرادات الصادرات، وتحتل الجزائر المرتبة الخامسة عشر عالميا في مجال الاحتياطات النفطية والثامنة عشر في مجال الإنتاج والثانية عشر في مجال التصدير، أما في مجال الغاز الطبيعي فهي تحتل المرتبة الثالثة في التصدير والمرتبة الخامسة في الإنتاج، ويعتبر الاتحاد الأوروبي هو المتعامل الرئيسي مع الجزائر حيث بلغت نسبة المنتجات المصدرة إليه في 2015 19930 مليون دولار أي ما يقارب 69,05% من إجمالي الصادرات، بينما بلغت 19011 مليون دولار أي 59,05% من إجمالي واردات الجزائر، وهذا يدل على أهمية الاتحاد الأوروبي في مجال التبادلات التجارية للجزائر.[xii]

الجدول رقم (06): تطور الميزان التجاري في الجزائر في الفترة 2005-2015 الوحدة: مليون$

الجهة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاستيراد	20357	21456	27631	39479	39294	40473	47247	50376	55028	58580	39192
التصدير	46001	54613	60163	79298	45194	57053	73489	71866	64974	62886	28860
الصادرات من المحروقات	45094	53429	58831	77361	44128	55527	71427	69804	62960	60304	27290
الصادرات السلعية الأخرى*	907	1184	1332	1937	1066	1526	2062	2062	2014	2582	1570
الميزان التجاري	25644	33157	32532	39819	5900	16580	26242	21490	9946	4306	10332–

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المعطيات المستخلصة من الديوان الوطني للإحصاءwww.ons.dz، تقرير البنك العالمي 2016 http://data.albankaldawli.org/indicator/NY/GNP.PCAP.PP.CD والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار www.andi.dzواحصائيات التجارة الخارجية لسنة 2013 من الموقع: www.mincommerce.gov.dz

*وتشمل السلع الأخرى المصدرة: المنتجات الغذائية، المواد الخام، المواد نصف المصنعة، التجهيزات الفلاحية، التجهيزات الصناعية، السلع الاستهلاكية.

يوضح لنا الجدول أعلاه تطور الميزان التجاري في الجزائر وحجم المبادلات الدولية خلال الفترة 2005-2015، ومن النظرة الأولى يتبادر لنا الفائض الذي حققه الميزان التجاري خلال الفترة 2005-2014 وهذا يدل على أن حجم الصادرات الجزائرية أكبر من حجم الواردات، ولكن هذا الفائض كان بشكل غير متصاعد حيث كان في 2005 يبلغ 25644 مليون دولار ثم استمر في الارتفاع حتى 2008 أين بلغ 39819 مليون دولار بسبب ارتفاع حجم الصادرات الجزائرية التي ارتفعت من 46002 مليون دولار إلى 79298 مليون دولار وبمعدل نمو أكبر من الواردات التي عرفت هي الأخرى تزايد لكن بوتيرة أقل حيث كانت في 2005 20357 مليون دولار وأصبحت في 2008 39479 مليون دولار، وعلى اعتبار أن المحروقات هي المساهم الأكبر في حجم الصادرات بنسبة ما بين 98,02% في 2005 و 97,55% في 2008 وبارتفاع سعر البرميل من النفط في هذه المرحلة حيث وصل إلى 150 دولار للبرميل فقد كانت هي السبب المباشر لارتفاع حجم الصادرات الجزائرية فحجم صادراتها من المحروقات انتقل من 45094 مليون دولار في 2008 إلى 79298 مليون دولار في 2008.

ولكن في 2009 وبالرغم من أن الميزان التجاري الجزائري حقق فائض بـ 5900 مليون دولار إلا أنه عرف انخفاض كبير مقارنتا بـ 2008 حيث بلغ العجز 33919 مليون دولار وهذا راجع إلى الأزمة العالمية التي أثرت وبشكل مباشر على صادراتها من المحروقات التي انخفضت من 79298 في 2008 إلى 45194 مليون دولار في 2009 بسبب تدهور سعر البترول أقل من 80 دولار، كما عرفت الواردات في هذه المرحلة 2008-2009 انخفاضا حيث كانت في 2008 حوالي 39479 مليون دولار وأصبحت في 2009 39294 مليون دولار وهذا بسبب انخفاض حجم وارداتها من السلع الغذائية التي انخفضت من 7813 مليون دولار إلى 5863 مليون دولار في 2009، بينما عرفت السنوات التالية ارتفاع قيمة الميزان التجاري حيث ارتفع من 5900 مليون دولار في 2009 إلى 26242 مليون دولار في 2011، بسبب ارتفاع حجم الصادرات من 45194 مليون دولار إلى 73480 مليون دولار مقابل الارتفاع في حجم الواردات ولكن دائما بوتيرة أقل من 39294 مليون دولار إلى 47247 مليون دولار وهذا راجع إلى ارتفاع فاتورة استيراد المواد الغذائية التي ارتفعت من 5863 مليون دولار في 2009 إلى 9850 مليون دولار وأيضا ارتفاع حجم واردات التجهيزات الصناعية من 15139 مليون دولار في 2009 إلى 16050 مليون دولار في 2011 وأيضا التجهيزات الزراعية من 233 مليون دولار إلى 387 مليون دولار وهذا دليل على رغبة الحكومة الجزائرية في دعم البنية الصناعية والزراعية وخلق القيمة المضافة في هذين القطاعين.

وفي السنوات التالية عرف الميزان التجاري انخفاضا ملموسا حيث انخفض من 26242 مليون دولار في 2011 إلى عجز بـ 10332 مليون دولار في 2015 وهذا بسبب الانخفاض الكبير الذي عرفته قيمة الصادرات الجزائري التي انخفضت من 73489 مليون دولار إلى 28880 مليون دولار في 2015 بالرغم من انخفاض قيمة الواردات الجزائرية التي عرفت هي أيضا انخفاض من 47247 مليون دولار في 2011 إلى 39192 مليون دولار، ويرجع هذا العجز في الميزان التجاري إلى انخفاض حجم مبيعات المحروقات من 71427 مليون دولار إلى 37290 مليون دولار أي سجلت انخفاض بنسبة 47,79% وهذا بسبب التدهور الكبير الذي عرفه سوق النفط العالمي أين وصل سعر البرميل من البترول إلى 30 دولار للبرميل وهذا ما يدل على الكارثة التي سوف تضرب الاقتصاد الوطني في حالة استمرار الاعتماد على المحروقات كمدخول أول على المحروقات.

5. خاتمة:

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن الجزائر اعتمدت في مسيرتها لتحقيق التنمية المستدامة أربعة برامج أساسية وهي برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، البرنامج الخماسي 2015-2019، والتي كانت كلها تصب في سبيل تحسين مستويات المعيشة للأفراد، وخلق بنية تحتية، ومحاولة التعويض عن المرحلة التي عبرت بها في التسعينات والتي شكلت عائقا كبيرا في وجه التنمية عامة والمستدامة خاصة، ولقد استغلت الجزائر الارتفاع الذي عرفه سعر البترول في بداية الألفية الجديدة لتمويل هذه البرامج والسياسات، وعلى العموم يمكن القول بأن هذه البرامج قد حققت نوعا من النجاح ولكن تبقى هناك مجموعة من النقائص التي تسعى الجزائر إلى استدراكها من خلال برمجة مجموعة من البرامج الجديدة مثل برنامج 2015-2019.

6. قائمة المراجع:

1.6.المراجع باللغة العربية:

- حسين صبري علي امنة، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة : طرق القياس و التقييم، مجلة المخطط و التنمية، عدد32، 2015، ص130.

- زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009** ، مجلة أبحاث و دراسات اقتصادية ، العدد السابع ، الجزائر، 2010، ص195.

- مسعي محمد ، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، 147.

2.6. المراجع الأجنبية:

- Burgenmeier Beat, **Economie du Developpement Durable** , 2ed, de boeck, Belgique , 2005, p43.

- Rogers Peter & Kazi Jalal & John Boyd, **An Introduction to Sustainable Development**, Earthscan, UK, 2008, p22.

- Wakerman Gabriel, **Le Développement Durable**, édition ellipses, France, 2008,p22.

- BP Statistical Review of World Energy June 2016.

3.6. مواقع الأنترنيت:

- ملف "**البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014**"، موقع الأنترنيت الرسمي لرئاسة الجمهورية، أوت، 2010. محمل من الموقع: http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

- **بيان اجتماع مجلس الوزراء**، المنعقد يوم الاثنين، 24 ماي 2010، محملة من الموقع: www.djazairess.com/ennahar/62260

- مقالة بعنوان، **هذا ترتيب الجزائر في قائمة أغنى دول العالم في 2015**، نشرت في موقع جريدة اليوم بتاريخ 2015/07/17 ومحملة من الموقع http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/150071 بتاريخ 2019/03/30

- مقالة بعنوان: **التضخم يرتفع في الجزائر**، الفجر يومية جزائرية مستقلة، التاريخ: 22 نوفمبر 2016 محملة من الموقع: http://al-fadjr.com/economie/308301.html

- Article sous titre: **Présentation du plan d'action du gouvernement par Abdelmalek Sellal**, Publié le 1 juin 2014, télécharger de http://www.id-algerie.com/article-presentation-du-plan-d-action-du-gouvernement-par-abdelmalek-sellal-texte-integral-123792668.html le 07/03/2019

7. هوامش:

[1] Rogers Peter & Kazi Jalal & John Boyd, **An Introduction to Sustainable Development**, Earthscan, UK, 2008, p22.

[2] - Wakerman Gabriel, **Le Développement Durable**, édition ellipses, France, 2008,p22.

[3] - Burgenmeier Beat, **Economie du Developpement Durable** , 2ed, de boeck, Belgique , 2005, p43.

[4] - زرمان كريم، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2009** ، مجلة أبحاث و دراسات اقتصادية ، العدد السابع ، الجزائر، 2010، ص195.

[5] - حسين صبري علي امنة، الإطار العام لمؤشرات التنمية المستدامة : طرق القياس و التقييم، مجلة المخطط و التنمية، عدد32، 2015، ص130.

[6] - ملف "**البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014**"، موقع الأنترنيت الرسمي لرئاسة الجمهورية، أوت، 2010. محمل من الموقع: http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

[7] - مسعي محمد ، **سياسة الانعاش الاقتصادي في الجزائر واثرها على النمو**، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، العدد 10، 2012، 147.

[8]- **بيان اجتماع مجلس الوزراء**، المنعقد يوم الاثنين، 24 ماي 2010، محملة من الموقع: www.djazairess.com/ennahar/62260

[9] - Article sous titre: **Présentation du plan d'action du gouvernement par Abdelmalek Sellal**, Publié le 1 juin 2014, télécharger de http://www.id-algerie.com/article-presentation-du-plan-d-action-du-gouvernement-par-abdelmalek-sellal-texte-integral-123792668.html le 07/03/2019

[x]- مقالة بعنوان، **هذا ترتيب الجزائر في قائمة أغنى دول العالم في 2015**، نشرت في موقع جريدة اليوم بتاريخ 2015/07/17 ومحملة من الموقع http://www.djazairess.com/akhbarelyoum/150071 بتاريخ 2019/03/30.

[xi]- مقالة بعنوان: **التضخم يرتفع في الجزائر**، الفجر يومية جزائرية مستقلة، التاريخ: 22 نوفمبر 2016 محملة من الموقع: http://al-fadjr.com/economie/308301.html

[xii]- BP Statistical Review of World Energy June 2016.